مفهوم الدفع الالكتروني وآفاق تطويره في الجزائر

The concept of electronic payment and its development prospects in Algeria

الدكتور سلطاني حميد

كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة امحمد بوقرة. بومرداس. الجزائر

تاريخ استلام المقال: 2021-11-08 **تاريخ القبول:** 2022-04-21 **المؤلف المراسل: سلطاني حميد**

ملخص:

تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية من أهم الوسائل المعاصرة و المستخدمة في ظل الانتشار و التطور المذهل لتكنولوجيات الاعلام و الاتصال و اقتصاد المعرفة، حيث اصبحت وسائل الدفع الإلكترونية أداة لتسهيل وتيسير المعاملات التجارية من عمليات البيع و الشراء فى اغلب دول العالم، حيث يشهد اليوم تراجع استعمال النقود الورقية و حل محلها استخدام طرق الدفع الالكترونية بالنظر للامتيازات التى توفرها من السرعة و السهولة و الامان.

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تحديد مفهوم طرق الدفع الالكتروني في الجزائر،و معرفة واقع نظام الدفع الالكتروني و افاق تطوره،و ما هي العراقيل التي تحول دون تعميم و انتشار وسائل الدفع في الجزائر.

كلمات مفتاحية: التجارة الإلكترونية ؛ الصيرفة الإلكترونية ؛ وسائل الدفع الإلكتروني، البطاقة البنكية، قانون 05/18

Abstract:

Electronic payment are considered to be one of the most important contemporary means used in light of the astonishing development of information and communication technologies and the knowledge economy. These means of payment facilitate buying and selling operations and financial transactions, today we are witnessing a decline in the use of fiat money in favor of the use of electronic means of payment given the advantages that they offer in terms of speed, ease and security.

This study aims to try to determine the definition of electronic payment means in Algeria and to know the reality of the electronic payment system and its development prospects, and what are the obstacles that prevent the generalization and dissemination of payment methods. in Algeria.

Keywords: E-Commerce; electronic banking; Electronic payment methods, bank card,law18/05

مقدمة

يشهد العالم تطورا مذهلا، و ثورة رقمية،لاسيما في مجال تكنولوجيا الاعلام و لاتصال،و تغير معه نمط الاقتصاد من اقتصاد تقليدي الى اقتصاد المعرفة. فالتعاملات الاقتصادية اصبحت تتم عبر الوسائط الالكترونية، مما نشأت عنه ممارسة جديدة تسمى التجارة الإلكترونية. و القطاع المصرفي لم يكن بمناي عن هذه التطورات المتسارعة التى شهدها الاقتصاد و التجارة من خلال استحداث و ابتكار خدمات جديدة،تتمثل اساسا في وسائل الدفع الالكترونية،لما توفره من سرعة وسهولة و امان و تقديم خدمات ذات جودة عالية لعملائها.

فوسائل الدفع الالكترونية تسمح لزبائن البنوك القيام بمختلف العمليات البنكية من سحب للنقود،و دفع مقابل المشتريات و الخدمات، بحيث تتيح هذه التقنيات التعامل السريع والأمن مما يشجع حتما التجارة الالكترونية التى لا تتطلب الحضور الشخصي و لا النقود الورقية.

فالانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي يتوقف حتما على مدى استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، هذه الاخيرة تشكل المحرك الاساسى للاقتصاديات الحديثة.

و بالنظر للأهمية الكبيرة لوسائل الدفع الالكترونية في تسهيل وتطوير التجارة و الاقتصاد فقد بادرت مختلف التشريعات المقارنة لتنظيمها بموجب نصوص قانونية خاصة. و المشرع الجزائري لم يشذ عن القاعدة حيث اهتم بموضوع وسائل الدفع الالكتروني بصفة عامة و التجارة الالكترونية بصفة خاصة، لاسيما من خلال قانون 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية[1]

كما سعت الجزائر جاهدة لمواكبة هذا التطور الحاصل في العالم من خلال التشجيع على استخدام طرق الدفع الإلكتروني إلا ان الواقع يثبت ان استخدام هذه الوسائل يبقي

هامشيا و ضعيفا بالنظر لما هو حاصل على المستوى الدولي و بالمقارنة كذلك مع الامكانيات التى تتمتع بها الاقتصاد الوطني و كذلك حجم السوق.وعلية ومما سبق من المهم التساؤل عن مفهوم أنظمة الدفع الالكتروني في الجزائر ؟

من المهم ايضا محاولة معرفة واقع نظام الدفع الالكتروني في الجزائر و افاق تطوره،و ما هي العراقيل التي تحول دون تعميمه و انتشاره في الجزائر.

من اجل الالمام بالموضوع و محاولة الاجابة على الاشكالية و الاسئلة المطروحة تم اعمال المنهج الوصفي و التحليلي و تم تقسيم الورقة البحثية الى محوريين اساسين، فنتطرق في المحور الاول الى الاطار المفاهيمي لطرق الدفع الالكتروني في سياق التجارة الالكترونية و الصيرفة الالكترونية من خلال دراسة وسائل الدفع الالكتروني المعمول بها في الجزائر.

في حين نركز في المحور الثاني عن واقع طرق الدفع الالكتروني في الجزائر.و افاق تطورها لاسيما في القطاع البنكي في توجهه نحو الرقمنة.

1. : الاطار المفاهيمي لطرق الدفع الالكتروني

يعتبر موضوع الدفع الالكتروني في سياق التجارة الالكترونية من المواضيع الاكثر اهمية و المستحدثة. لذلك يتوجب بداية ضبط بعض المفاهيم الاساسية المرتبطة بطرق الدفع لاسيما تحديد مفهوم طرق الدفع الالكتروني و وخصائصها، ثم نستعرض لاحقا لأنواع وسائل الدفع الالكتروني المعمول بها في الجزائر.

1.1. تعريف طرق الدفع الالكتروني

. من المهم بداية عرض بعض التعاريف، سواء الفقهية او التشريعية لطرق الدفع الالكترونية -الفرع الأول - ثم استعراض خصائصها -الفرع الثاني.

1.1.1 . التعريف الفقهي و التشريعي لطرق الدفع الالكتروني

لقد اهتم الفقه بموضوع طرق الدفع الالكتروني و اقترحت له عدة تعاريف، كما ان المشرع الجزائري واكب التطور الحاصل فى العالم و تضمن النظام القانوني الجزائري تعريفا لأنظمة الدفع الالكتروني و ان كان عبر قوانين متناثرة و على مراحل مختلفة.

أولا / التعاريف الفقهية لطرق الدفع الالكتروني

يمكن تعريف الدفع الالكتروني على انه " عملية تحويل الاموال هي في الاساس ثمن السلعة او الخدمة بطرق رقمية، اي باستخدام اجهزة الحاسوب و ارسال البيانات عبر خط

تلفوني، او شبكة،او اي طريقة اخرى لإرسال ألبيانات[2]. فمفهوم طرق الدفع الالكتروني يرتبط بكونه ""احد الطرق لسداد و دفع الالتزامات المالية للشخص اتجاه الغير الكترونيا،و هو ايضا عبارة عن نظام تقدمه المؤسسات المالية و البنكية لجعل عملية الدفع امنة و ميسرة و سريعة "[3]

كما يمكن تعريف الدفع الالكتروني بأنه " كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة الكترونية،وهي مجموعة الادوات و التحويلات الالكترونية التى تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان "[4]

كما وردت تعريفات اخرى لأنظمة الدفع الالكتروني تتمحور اساسا حول طبيعة عملية الدفع بالمقارنة مع انظمة الدفع التقليدية، حيث عرفت على انها " وسيلة دفع تستخدم كأداة وفاء بديلة عن و وسائل الدفع التقليدية كالنقود، و الشيكات، و هي عبارة عن قيمة نقدية محملة على بطاقة بها ذاكرة رقمية او الذاكرة الرئيسية للمنشاة التى تدير عملية التبادل "[5]

ثانيا / التعريف التشريعي لطرق الدفع الالكتروني

اشار المشرع الجزائري لطرق الدفع الالكتروني بداية من خلال قانون النقد و القرض 11/03 [6] و ان كان بشكل ضمني و عرضي، و هذا من خلال المادتين 66 و69 منه.حيث نصت المادة 66 على انه" تتضمن العمليات المصرفية تلقي الاموال من الجمهور وعمليات القرض و كذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و ادارة هذه لوسائل ".

أما المادة 69 من الامر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض [7] فقد نصت على أنه " يعتبر وسائل الدفع كل الادوات التى يمكن كل شخص من تحويل الاموال مهما كان السند او الاسلوب التقني المستعمل "

من خلال هاذين النصين يلاحظ ان المشرع لم يحدد بدقة مفهوم وسائل الدفع الالكتروني و لم ينص عليه صراحة و انما جاءت بصيغة العموم بحيث تشمل طرق الدفع التقليدية و لا تستثني طرق الدفع المستحدثة.

من جهة اخرى قام المشرع الجزائري بتعديل القانون التجاري 59/75 وذلك بموجب القانون 02/05 [8] حيث نص صراحة على طرق الدفع الالكترونية و بشكل صريح وهذا في الباب الرابع تحت عنوان " في بعض وسائل و طرق الدفع " وبذلك يكون المشرع الجزائري قد اسس لقواعد و احكام بطاقات الدفع الالكتروني لأول مرة و بشكل صريح.حيث عرفت المادة 543 مكرر 23 كل من بطاقة الدفع و السحب "

تعتبر بطاقة الدفع كل بطاقة صادرة عن البنوك و الهيئات المالية المؤهلة قانونا و تسمح لصاحبها بسحب وتحويل الاموال.

تعتبر بطاقة السحب كل بطاقة صادرة عن البنوك و الهيئات المالية المؤهلة قانونا و تسمح لصاحبها بسحب الاموال فقط "

كان يجب انتظار سنة 2018 حتى يصدر المشرع الجزائري نصا خاصا ينظم و بصفة متكاملة و صريحة للتجارة الالكترونية و معها طرق الدفع الالكترونية و يأتي هذا القانون في سياق رغبة المشرع فى التكيف مع التطورات الحاصلة في العالم، و تسارع تطور التجارة الالكترونية، و رغبة في تكييف القوانين الجزائرية مع التطورات الحاصلة في نظم الدفع الالكترونية، و لجعل الاطار القانوني اكثر فعالية واستجابة لمتطلبات التجارة الالكترونية.

يتضمن القانون 05/18[9] المبادئ العامة للتجارة الالكترونية و قدم تعريفات دقيقة لمختلف المفاهيم و المصطلحات التقنية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، و كذلك الدفع الالكتروني، لاسيما من خلال المادة 06 من القانون 05/18 حيث اعتبرها " كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به و يمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب او عن بعد عبر منظومة الكترونية "[10]

الملاحظ ان بصدور هذا القانون يكون المشرع الجزائري قد وضع الاطار القانوني العام لطرق الدفع الالكتروني و كذا للتجارة الالكترونية المرتبطة بهذه الوسائل اذ لا يمكن تصور وجود تجارة الكترونية دون تنظيم قانوني لوسائل الدفع،إلا انه يؤخذ على المشرع عدم تخصيص نصوص قانونية و احكام تنظم كل وسائل الدفع على حدى، لذلك من المهم النص على اهم وسائل الدفع و تعريفها و اقرار الحماية المناسبة لها.

2.1.1 خصائص طرف الدفع الإلكتروني

يمكن إجمال خصائص انظمة الدفع في ثلاثة خصائص اساسية،حيث تمتاز بكونها سرية،و بطابعها الدولي و اخيرا، بكون الدفع بهذه الطرق يكون بالنقود الالكترونية.

أولا : السرية

تمتاز انظمة الدفع الالكتروني بكون جميع الحركات المالية تتم في سرية تامة لضمان الحماية و الامان للمستخدم،كما تمتاز بأنها تقوم بتسهيل و تسيير عملية الشراء فى التعاملات المالية و بشكل امن وتحقق سهولة التعامل سواء من خلال الهاتف النقال او عبر الانترنت مما

يجنب حمل النقود الورقية مع ضمان التاجر الالكتروني لكل حقوقه المالية لدى اتمامه التعاقد مع المشتري الإلكتروني مما يؤدى الى ارتفاع حجم المبيعات[11]

ثانيا: تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بالطابع الدولي

حيث انها وسيلة مقبولة من طرف كل الدول، حيث تستعمل لتسوية العمليات التى تتم عبر الفضاء اللالكتروني بين المستخدمين في كل انحاء العالم.

ثالثا : الدفع يكون بواسطة نقود رقمية

و هي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية او الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التى تدير عملية التبادل وعليه فان الدفع لا يتم الا بعد الخصم من هذه النقود.يتم ابرام العقد بين اطراف متباعدين من حيث المكان و يتم الدفع عبر شبكة الانترنت من خلال تبادل المعلومات الالكترونية،حيث يتم اعطاء الامر بالدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد[12]

يشترط تواجد منصة رقمية تديرها الموئسات المصرفية التي تتولى ادارة العملية التى تسهل التعامل بين الاطراف و توفر الثقة و الامان بينها.

2.1 أنواع وسائل الدفع الالكتروني

تمثل انظمة الدفع الالكتروني كل الانظمة التى تستخدم و تسير المعاملات المالية و التجارية عبر الوسائط الالكترونية و التى يمكن حصرها في البطاقة ابنكية و انظمة التحويل المالي، و انظمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت، و هي انظمة تستخدم البطاقات الذكية او النقود الالكترونية او الشيكات الالكترونية.

1.2.1 بطاقة الدفع البنكية :

و هي بطاقة بلاستكية صغيرة الحجم و شخصية تصدرها البنوك و المؤسسات المالية، تتضمن ذاكرة الكترونية متكاملة ومشفرة تسمح بتخزين قيمة مالية معينة، و تتضمن هذه البطاقة اسم العميل و عنوانه و اسم البنك المصدر لها [13] و هي بطاقات تصدرها البنوك في حدود مبالغ معينة متفق عليها بين البنك و عميله و تعد هذه البطاقات الاكثر انتشارا في العالم مثالها بطاقة ماستر كارد و اميركين اكسبريس و فيزا كارد.....و توفر هذه البطاقات لأصحابها الوقت و الجهد، كما انها تمثل مصدر دخل لا يستهان به للبنوك مقابل الرسوم التى تأخذها من العملاء نظير استخدام هذه البطاقات.

في الجزائر تستعمل بطاقات الدفع لسحب الأموال سواء من خلال الموزعات الالية للنقود DAB او لدفع ثمن المشتريات على مستوى المساحات الكبرى و المتاجر عن طريق نهائيات الدفع الالكتروني TPE. ومنذ 2016 اصبح ممكنا استخدام بطاقات الدفع البنكية للشراء السلع او دفع حقوق الخدمات عبر الانترنت.

2.2.1 الشيك الالكتروني

الشيك الالكتروني يعتبر بديل عن الشيك الورقي ة،يحتوي على نفس المعلومات الموجودة في الشيك العادي مثل المبلغ و التاريخ و المستفيد و الساحب و المسحوب علبه و لكنه يأخذ شكلا الكترونيا.

الشيك الالكتروني هو عبارة عن محور ثلاثي الاطراف معالج الكترونيا بشكل كلي او جزئي يتضمن امرا من شخص يسمى الساحب الالكتروني موجه الى المسحوب عليه الكترونيا و هو البنك بان يدفع مبلغا من النقود لاذن شخص ثالث يسمى المستفيد الكترونيا.[14]

و الشيك الالكتروني يعتبر كبديل للشيك الورقي و هو يتمتع بقوة الشيك الورقي لاسيما في الدول التى تعترف بالتوقيع الالكتروني [15]

3.2.1. النقود الالكترونية

و هي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية او الذاكرة الرئيسية للمصرف الذي يدير العملية التبادل ومن خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض و تعرف ايضا بأنها " حامل الكتروني ينطوي على قيمة تمثل حقا لصاحبه على مصدر هذه النقود و الاصل ان اصدار هذا النقد يتم بمقابل وديعة لا تقل قيمتها عن القيمة المصدرة اي ان النقد الالكتروني قائم على الدفع المسبق" [16]

4.2.1. الصراف الالي ATM

هو جهاز يعمل اوتوماتيكيا و يقدم العديد من الخدمات المصرفية للعملاء و هذا على مدار الاسبوع و اليوم 24 سا،و ذلك من خلال استخدام العميل لبطاقة بنكية ممغنطة التى تحمل اظافة الى المعلومات الشخصية حول العميل و رقم حسابه رقم سري يعرفه و يحدده حاملها فقط[17].

ومن بين الخدمات التي يقدها الصراف الالي نجد : سحب و ابداع الاموال، التحويلات المالية، معرفة الرصيد، و طلب دفتر الشيكات، طلب كشف الحسابات، تسديد الفواتير لخدمات الكهرباء و الماء و الهاتف و الانترنت...الخ

5.2.1. التحويل الالكتروني

هو احد العمليات المصرفية الالكترونية التى تقوم بها البنوك من خلال شبكة الانترنت و هو عبارة عن تحويل مبلغ مالي من حساب العميل الى حساب المستفيد سواء تتم العملية داخل نفس البنك او تتم ما بين البنوك وذلك من خلال شرائط ممغنطة تتضمن تعليمات التحويل [18]

و يعتبر التحويل الالكتروني للأموال ببطاقة الدفع الالكتروني باعتباره يعد وسيلة للوفاء دون اللجوء الى النقود، اذ يكفي ان يصدر المدين امرا بتحويل المبلغ المدين به لحساب دائنه.و يتم اصدار الامر اما عبر الحاسوب او عبر الهاتف النقال للعميل.و بفضل تعزيز انظمة الامن اصبحت التحويلات المالية و الالكترونية تحظى اكثر فأكثر بالمصداقية و الامان لدى المتعاملين على شبكة الانترنت بسبب ما يمنحه هدا النظام من اختصار للوقت، وتوفيره الجهد و التكلفة، و سهولة في التعامل [19]

2. واقع و افاق الدفع الالكتروني في الجزائر

يشهد العالم اليوم توسعا كبيرا في نطاق استخدام طرق الدفع الالكترونية ليشمل تقريبا كل محالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.إلا ان الملاحظ ان الجزائر كانت بمناى و على هامش هذه التطورات و ان عرف استخدم وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر قفزة ونوعية خلال السنتين المنصرمتين و ساعد فى ذلك الازمة الصحية التى عرفها العالم، اضافة الى الجهود التى بذلتها البنوك لتطوير انظمة الدفع الإلكترونية، من بطاقات بنكية،و نهائيات الدفع،اضافة الى الصراف الالي للنقود، و تطوير منصات للشراء و الدفع عبر الانترنت. و عليه من المهم في مرحلة اولى استعراض مختلف مراحل تطور استخدام طرق الدفع الالكتروني في الجزائر، ثم فى مرحلة ثانية القاء الضوء على واقع استخدام طرق الدفع الالكتروني في الجزائر و استشراف افاق تطورها.

1.2. تطور استخدام طرق الدفع الالكتروني في الجزائر

لقد سعت الجزائر الى تجسيد و تكريس مفهوم الرقمنة و التجارة الالكترونية في اطار متطلبات الحوكمة الالكترونية، و الاتجاه نحو اقتصاد المعرفة، على اعتبار ان رقمنة التجارة و و قطاع الاعمال من شانه ان يسهل التجارة،و يشجع على الاستثمار.

ومن اجل التمهيد لرقمنة القطاع البنكي و التأسيس للصيرفة الالكترونية في اطار تحديث البنوك قامت الجزائر بإنشاء الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM[20] و هذا

سنة 1995 و التى اسند لها تطوير المعاملات البنكية من خلال تحديث وسائل الدفع و ضمان توظيف و استعمال نظام الدفع الالكتروني. و عليه شرعت الجزائر سنة 2006 في تطوير مشروع تحديث انظمة الدفع للتسوية الاجمالية الفورية[21] و نظام المقاصة الالكترونية [22]

في اطار تطوير نظام الدفع في الجزائر تم انجاز اول موزع الى للنقود سنة 1997. و في سنة 2005 تم انجاز اول عملية دفع عن طريق نهائي الدفع الالكتروني TPE. و كان يجب انتظار حتي سنة 2016 لنشهد انطلاق عملية الدفع الالكتروني عبر الخط، اي عبر الانترنت.

2.2. واقع الدفع الالكتروني في الجزائر و افاق تطوره

إن الخطوات المنجزة لحد الان في اطار تعميم استخدام طرق الدفع الالكترونية تبقي ضعيفة و هامشية و هذا بالمقارنة مع الامكانيات التى تتمتع بها الاقتصاد الوطني و كذلك حجم السوق. ففي اخر حصيلة لمجمع GIE (مجمع المصالح الاقتصادية النقدية) فان تطور توزيع النهائيات الدفع الالكتروني TPE على التجار و المتعاملين الاقتصاديين يبقى ضعيفا جدا فى الجزائر بالمقارنة مع حجم السوق، و عدد التجار المسجلين في المركز الوطني للسجل التجاري. من جهة اخرى لاحظ التقرير ارتفاع غير مسبوق في عدد العمليات الدفع عبر الانترنت و الدفع الالكتروني، سواء من حيث الحجم او العدد، هذا الارتفاع يعزى كذلك الى انتشار وباء كوفيد 19 الذى دفع المستهلك الجزائري الى تغيير عاداته الاستهلاكية،و طريقة دفعه لمشترياته من السلع و الخدمات. لكن هذا الارتفاع في الطلب لم يواكبه زيادة في عدد الامكانيات المادية لاسيما طرق الدفع، حيث تم توزيع 38 الف نهائي للدفع الالكتروني الى غاية السداسي الاول من سنة 2021، في حين هناك 2 مليون تاجر مسجل في السجل التجاري مما يمثل 2% فقط من عدد التجار الاجمالي.

صحيح ان عدد نهايات الدفع الالكتروني انتقل من 6000 نهائي سنة 2018 الى 38 الف سنة 2021 الى انه يبقى ضعيفا بالنظر لحج السوق الجزائري.

نفس الملاحظة بالنسبة للموزعات الالية للنقود DAB حيث يوجد 3000 موزع الى على المستوى الوطني و هذا عدد ضعيف اذا علمنا ان عدد البطاقات البنكية الموزعة بلغت 10.7 مليون بطاقة الى غاية السداسي الاول من 2021[23].

خلال السداسي الاول من سنة 2021 تم احصاء اكثر من 100 تاجر على الانترنت WEB MARCHANDموجود على منصة الدفع عبر الانترنت في الجزائر هذا العدد و ان تضاعف بالمقارنة مع سنة 2020 الا انه يبقى ضعيفا و هامشيا بالمقارنة مع الامكانيات الكبيرة

التى تتوفر عليها السوق الجزائرية، و هذا يشكل خسارة كبيرة،سواء بالنسبة للمتعاملين و التجار،او بالنسبة للخزينة العمومية،في حين يسمح نظام الدفع عبر الانترنت بتوسيع قاعدة الزبائن و تطوير رقم اعمالهم. بالنسبة للمتعاملين الموجودين عبر منصة الدفع عبر الإنترنت فإنهم يتوزعون اساسا بين بيع السلع، متبوعا بقطاع الخدمات – متعاملي الهاتف و شركات التامين و النقل الجوى...الخ

بالنسبة لبطاقة الدفع البنكية فإنها تستعمل في الجزائر لسحب الاموال من خلال الموزعات الالية للنقود DAB او لدفع المشتريات من السلع و الخدمات من المساحات الكبرى و المتاجر عبر استخدام نهائي الدفع الالكتروني TPE او عبر الانترنت حيث اصبح ممكنا عمليا منذ 2016 الدفع بواسطة البطاقة البنكية عبر الانترنت.البداية كان الدفع يقتصر على الخدمات المقدمة من طرف كبرى الشركات مثل شركة توزيع المياه و الغاز و الكهرباء و شركات التامين،و النقل الجوى،و شركات الهاتف.

من بين المشاكل التى تعيق تطور الدفع الالكتروني في الجزائر نجد مشكل تدفق الانترنت و تعطل و توقف الموزعات الالية، ونقص السيولة، و نقص نهائيات الدفع الإلكتروني و ضعف توزيعها على التجار و المتعاملين الاقتصاديين. بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة للعمل على تعميم استعمال بطاقات الدفع و هذا لوضع حد و القضاء على مشكل السيولة على مستوى البنوك و بريد الجزائر و كذلك للحد من انتشار وفاء كوفيد 19، و محاربة السوق الموازية الذى يشكل تحدي و تهديد كبير للاقتصاد الوطني.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة تبين لنا ان طرق الدفع الالكتروني تعتبر من اهم وسائل الدفع المستخدمة في اطار العولمة و و الانتشار و التطور المذهل لتكنولوجيات الاعلام و الاتصال و اقتصاد المعرفة، حيث اصبحت تأخذ الحيز الاكبر من عمليات البيع و الشراء فى اغلب دول العالم، حيث يشهد اليوم تراجع استعمال النقود الورقية و حل محلها استخدام طرق الدفع الالكترونية بالنظر للامتيازات التى توفرها من السرعة و السهولة و الامان.

سعت الجزائر جاهدة لمواكبة هذا التطور الحاصل في العالم من خلال التشجيع على استخدام طرق الدفع الإلكتروني إلا ان الواقع يثبت ان استخدام هذه الوسائل يبقي هامشيا و ضعيفا بالنظر لما هو حاصل على المستوى الدولي.

إن استخدام وسائل الدفع الالكتروني ما زال في بدايته في الجزائر لأسباب موضوعية، لاسيما نقص الوعي و الثقافة المالية لدى المواطن مما يجعل اصلاح النظام البنكي ضرورة ملحة. وفى هذا الاطار اصدر المشرع القانون 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية و الذى قدم تعريفا لطرق الدفع الالكتروني دون ان تحظى بتنظيم موسع و مفصل. اذ لم يحدد هذا القانون و لم يعرف وسائل الدفع الالكتروني حيث لم يتم تخصيص نصوص قانونية خاصة تنظم كل وسيلة دفع على حدة، وعليه يجب على المشرع تدارك هذا الوضع من خلال تنظيم طرق الدفع و تكريس الحماية القانونية لمستعمليها. بالرغم من ان هذا لا ينفي ان مفهوم الدفع الالكتروني موجود في القانون الجزائري قيل صدور القانون 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية في اطار قواني اخرى لا سيما القانون التجاري مثلا من خلال تنظيمه لبطاقات الدفع و السحب او التحويل الالكتروني مثلا.

- **النتائج المتوصل اليها** :

توصلنا الى ان المشرع الجزائري و من خلال القانون 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية لم يعرف و لم يحدد او يعدد وسائل الدفع الالكتروني بالرغم من تنظيمها في اطار القانون التجاري او قانون النقد او القرض او قانون التوقيع و التصديق الالكتروني و التى يمكن اجمالها في النقود الالكترونية و بطاقات الدفع و السحب البنكية او البريدية و الشيك الإلكتروني والمقاصة الالكترونية و التحويل المالي الالكتروني. هذه الادوات معمول بها سواء على مستوى البنوك العمومية او الخاصة او بريد الجزائر.

فالملاحظ ان المشرع لم يخصص نصوص قانونية و قواعد تنظم كل وسائل الدفع لى حدة لذلك من المهم تنظيم اهم وسائل الدفع مع ضرورة تكريس الحماية بالنسبة لمستعملي هذه الوسائل.

- **الاقتراحات** :

- ضرورة اصدار قانون خاص لتنظيم وسائل الدفع الالكتروني بمختلف جوانبها وتوضيح حقوق و التزامات كل اطراف العقد و تحديد المسؤوليات في حالة الاستخدام غير المشروع لها.

- تسهيل اجراءات الحصول على البطاقة البنكية، وتوفير اجهزة الدفع الالية للنقود و نهايات الدفع الإلكتروني.

- تحسيس المواطن و تشجيعه على استخدام بطاقات الدفع،و تشجيع التجار و المتعاملين الاقتصاديين على استخدامها،كونها وسيلة دفع امنة و سريعة.

- توسيع استخدام نهائيات الدفع الالكتروني سواء من حيث انتاجها محليا و توزيعها على التجار و المتعاملين الاقتصاديين.

الهوامش

[1]- قانون 18/05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، المؤرخ في 2018/05/10، الصادر بالجريدة الرسمية، عدد 28،المؤرخة في 2018/05/16.

2- حوالف عبد الصمد،النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية الحقوق جامعة ابوبكر بلقايد،تلمسان،2015،ص19

3-يتوجي سامية،الصيرفة الالكترونية في سياق القانون رقم 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية،مجلة الاجتهاد القضائي،المجلد 12،عدد 02،افريل 2020،ص83

4-رحيم حسن،هواري معراج،الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات،جامعة حسيبة بن بوعلى،الشلف،2004/05/14

5-امينة بن عميور،البطاقات الالكترونية للدفع و القرض و السحب،مذكرة ماجستير،القانون الخاص،جامعة منتوري، قسنطينة،2005 ص 14

6-قانون 11/03 المتعلق بالنقد و القرض المرجع السابق

7- قانون 11/03 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 2003/08/26، الجريدة الرسمية عدد 52 الصادر بتاريخ 2003/08/27

8- القانون 59/75،المؤرخ في 1975/09/26،المتضمن القانون التجاري، ج ر،عدد 101، الصادر 1975/12/19 المعدل و المتمم بالقانون 02/05،المؤرخ في 2005/02/06،ح ر،عدد 11،المؤرخ في 2005/02/09

9-القانون 05/18،المؤرخ في المتعلق بالتجارة الالكترونية،المرجع السابق

10- المادة 06 من القانون 05/18، مرجع سابق.

11- يتوجي سامية، مرجع سابق، ص 84

12- بارش اسيا،وسائل الدفع الالكتروني ومدى تطبيقها في الجزائر،مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ام البواقي 2013، ص 43

13- عباس بلفاطمي،الشروط اللازمة لإقامة وسائل الدفع الالكتروني على مستوى القطاع المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الالفية الثالثة،، منافسة، مخاطر و تقنيات،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل، 06-07/جوان 2005 ص 07

14-حوالف عبد الصمد،مرجع سابق،ص 66.

15-تنص المادة 46 فقرة 03 من القانون رقم 04/18 المتعلق بالبريد و الاتصالات الالكترونية ان الشيكات و وسائل الدفع الاخرى تخضع للمعايير و المواصفات التقنية التى يحددها بنك الجزائر انه يمكن تحويل الاموال عن طريق جميع وسائل الدفع الكتابية و الالكترونية "

قانون رقم 04/18 المتعلق بالبريد و الاتصالات الالكترونية، المؤرخ في 10 ماي 2018، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية،ج ر، عدد 27،صادر بتاريخ 13 ماي 2018.

16-عباس بلفاطمي، مرجع سابق،ص 05.

17- العياطي جهيدة،محمد بن عزة،تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة و التقليدية،تحليل احصائي حديث لواقع وافاق تطور الصيرفة الالكترونية في الجزائر،مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية،المجلد 02،العدد 03،2019،ص 03.

18-سليمان ضيف الله الزين،التحويل الإلكتروني للأموال و مسؤولية البنك القانونية، دار الثقافة النشر و التوزيع، ط 1،عمان 2012، ص 34.

19- رحيم حسن،هواري معراج،مرجع سابق،ص 322.

20-Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique

21-وهو نظام يخص اوامر الدفع التى تتم بين البنوك باستخدام التحويلات البنكية او البريدية للمبالغ الكبيرة التى تفوق 1 مليون د ج.

22-و هو نظام يسمح بتبادل كل رق الدفع المرتبطة بمدفوعات الجمهور عن طريق الشيكات او الاوراق التجارية او التحويلات المالية او الاقتطاعات الالية او العليات على بطاقات الدفع.

23 https://www.elwatan.com/a-la-une/seulement-2-des-commercants-sont-dotes-de-tpe-le-marche-informel-freine-e-paiement-electronique-24-05-2021
Visite le 25/08/2121 à 18.25 h